

Distr.: General
13 March 2020
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة عن الإقليم
5	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
9	ثانيا - الميزانية
10	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
10	ألف - لمحة عامة
11	باء - مصائد الأسماك والزراعة
12	جيم - السياحة
12	دال - النقل والاتصالات
13	هاء - المياه وشبكة الصرف الصحي والمرافق العامة
13	واو - الطاقة المتجددة
14	رابعا - الأحوال الاجتماعية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.



الرجاء إعادة استعمال الورق



14	ألف -	لمحة عامة
14	باء -	العمالة والهجرة
15	جيم -	التعليم
15	دال -	الصحة العامة
16	هاء -	الجريمة والسلامة العامة
16	خامسا -	حماية البيئة والتأهب للكوارث
17	سادسا -	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
17	سابعا -	مركز الإقليم في المستقبل
17	ألف -	موقف حكومة الإقليم
17	باء -	موقف الدولة القائمة بالإدارة
18	ثامنا -	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
		المرفق
21		خريطة ساموا الأمريكية

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: ساموا الأمريكية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي من أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية غير المدمجة فيها وغير الخاضعة لنظامها، ويتولى إدارته مكتب شؤون الجزر بوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، ولديها ممثل ميداني مقيم في الإقليم⁽¹⁾.

الجغرافيا: يقع الإقليم في جنوب المحيط الهادئ على بعد 3 700 كيلومتر تقريبا إلى جنوب غرب هاواي و 4 350 كيلومترا إلى شمال شرق أستراليا. ويتألف الإقليم من سبع جزر: توتويلا وأونو، بالإضافة إلى أوفو وأولوسيغا وتاو (وتعرف باسم جزر مانوا) والجزيرتان المرجانيتان المعروفتان باسم جزيرة روز وجزيرة سواينز.

مساحة الإقليم: 200 كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 404 391 كيلومترا مربعا.

عدد السكان: 60 300 نسمة (تقديرات عام 2017).

العمر المتوقع عند الولادة: 77,8 سنة (النساء)؛ 71,1 (الرجال).

التركيبة العرقية: السكان الأصليون أهل جزر المحيط الهادئ (92,6 في المائة)؛ الآسيويون (3,6 في المائة)؛ البيض (0,9 في المائة)؛ أصول عرقية أخرى (2,9 في المائة).

اللغات: الإنكليزية والساموية.

مقر الحكومة: فاغاتوغو.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم لولو ليتالو ماتالاسي موليجا (منذ كانون الثاني/يناير 2013).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 لانتخاب المندوب إلى مجلس نواب الولايات المتحدة و 20 عضوا بمجلس نواب ساموا الأمريكية. ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لانتخاب الحاكم ونائب الحاكم والمندوب إلى مجلس نواب الولايات المتحدة و 20 عضوا بمجلس نواب ساموا الأمريكية.

السلطة التشريعية: "الفونو" (جمعية تشريعية تتألف من مجلسين).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 10 483 دولارا (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام 2009؛ تقديرات عام 2018).

الاقتصاد: صيد الأسماك والسياحة والزراعة.

معدل البطالة: 14,3 في المائة (2017).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

نبذة تاريخية: يعتقد أن أرخبيل ساموا قد استوطنه قوم هاجروا إليه من جنوب شرق آسيا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة. وكان الهولنديون أول الأوروبيين الذين وصلوا إلى هذه الجزر، في عام 1722. وبموجب معاهدة برلين لعام 1899، المعروفة أيضاً باسم "الاتفاقية الأنغلو - ألمانية المتعلقة بـ ساموا"، كانت الجزر الشرقية من أرخبيل ساموا من نصيب الولايات المتحدة.

(أ) يحدد الأمر الوزاري 2657 المؤرخ 29 آب/أغسطس 1951، والأمر الوزاري 3009، المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، بالصيغة المعدلة، نطاق وطابع سلطة حكومة ساموا الأمريكية وأسلوب ممارسة هذه السلطة (انظر المكتبة الإلكترونية للسياسات الداخلية، وزارة الداخلية في الولايات المتحدة).

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - في أواخر القرن التاسع عشر، أفضى الصراع الداخلي بين زعماء جزر أرخبيل ساموا والتنافس فيما بين القوى الاستعمارية المعنية إلى دخول الأرخبيل في فترة من عدم الاستقرار. وفي أوائل القرن العشرين، تم توقيع وثيقتين تتصان على التنازل عن هذه الجزر لصالح الولايات المتحدة، وقُبلت الوثيقتان بموجب قانون المصادقة الصادر في عام 1929، الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة وسنّه في 20 شباط/فبراير 1929. وعملا بذلك القانون، مُنح مواطنو ساموا الأمريكية مركز رعايا الولايات المتحدة. وقد نص القانون على تشكيل حكومة لساموا الأمريكية ذات سلطات مدنية وقضائية وعسكرية تُنَاطُ كلها بشخص يعينه رئيس الولايات المتحدة. وحيث إن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة كانت لأغراض عسكرية في المقام الأول، فقد وُضع الإقليم تحت ولاية القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة. وفي 29 حزيران/يونيه 1951، انتقلت المسؤولية الإدارية عن الإقليم إلى وزارة الداخلية بموجب الأمر التنفيذي 10264 الصادر عن رئيس الولايات المتحدة.

2 - وبموجب قوانين الولايات المتحدة، تُعد ساموا الأمريكية إقليما غير مدمج في الولايات المتحدة وغير خاضع لنظامها، ولا تسري فيه جميع أحكام دستور وقوانين الولايات المتحدة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يُعتبر من مواطني الولايات المتحدة الأشخاص الذين يولدون في ساموا الأمريكية من والدين لا يتمتع أي منهما بجنسية الولايات المتحدة، ولكنهم يعتبرون من رعايا الولايات المتحدة الذين يجوز لهم دخولها بحرية والعمل أو الإقامة في أي مكان يختارونه فيها. وفي حين لا يجوز لسكان ساموا الأمريكية التصويت في الانتخابات الفدرالية التي تجري في الولايات الخمسين أو في مقاطعة كولومبيا حتى لو ظلوا يقيمون فيها (ما لم يحصلوا على جنسية الولايات المتحدة بسبل أخرى)، فإن من حق جميع السامويين الأمريكيين الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة التصويت في الإقليم، بما في ذلك لانتخاب مندوب ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات الأمريكية. ويضم كل من الحزبين السياسيين الوطنيين الرئيسيين في الولايات المتحدة مندوبين عن الإقليم في المؤتمرات الوطنية التي يعقدانها كل أربع سنوات.

3 - وينص دستور الإقليم على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى استقلالية السلطة القضائية. وتتمثل السلطة التنفيذية في مناصبي الحاكم ونائبيه اللذين ينتخبان لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام للبالغين. ويضطلع الحاكم بالمسؤولية عن تنفيذ قوانين ساموا الأمريكية والقوانين الفدرالية الواجبة التطبيق ويملك سلطة نقض التشريعات التي تقرها هيئة "الفونو".

4 - والفونو هو هيئة تشريعية تتألف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتكون من 18 عضوا يختارهم 14 مجلسا من مجالس المقاطعات، ومجلس النواب، الذي يتم انتخاب 20 منهم عن طريق التصويت الشعبي، مع تعيين عضو إضافي بصفته مندوبا من جزر سواينز لا يحق له التصويت. ولا يحق إلا لـ "الماتاي" (الزعماء)، وهم القادة التقليديون للعشائر، أو "الأياغا" (العشيرة)، أن يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ. ومدة عضوية الشيوخ هي أربع سنوات، أما مدة عضوية النواب فهي سنتان. ويحق للفونو سن قوانين تتعلق بجميع الشؤون المحلية، شريطة ألا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة المعمول بها في الإقليم أو مع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها.

5 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتكون النظام القضائي من محكمة عليا، تتألف من رئيس القضاة وقضاة معاونين يعينهم وزير الداخلية في الولايات المتحدة. أما القضاة المساعدون العاملون في محاكم

المقاطعات المحلية فيعينهم الحاكم ويقرهم الفونو. وتتفرع المحكمة العليا إلى محكمة استئناف، ومحكمة ابتدائية، ومحكمة للأراضي وصكوك الملكية، ومحكمة للأسرة، ومحكمة لقضايا المخدرات والكحول. وقد منح كونغرس الولايات المتحدة المحكمة العليا ولاية اتحادية محدودة تجيز لها النظر في بعض القضايا التي يشملها القانون الاتحادي، مثل المسائل المتعلقة بإدارة السلامة والصحة المهنية والدعاوى المتعلقة بrehon السفن. أما المسائل الأخرى المشمولة بالقانون الاتحادي التي تنشأ في الإقليم، فتتولى محاكم المقاطعات الاتحادية بالولايات المتحدة البت فيها، وبخاصة المحاكم الاتحادية في هاواي وواشنطن العاصمة. وبما أن ساموا الأمريكية ليست جزءاً من مقاطعة أو دائرة قضائية اتحادية تابعة للولايات المتحدة، فلا توجد أحكام قانونية تنص على استئناف قرارات المحكمة العليا أمام محكمة من محاكم المقاطعات الاتحادية.

6 - وقد نُقح في عام 1967 دستور ساموا الأمريكية لعام 1960، ثم أُدخلت عليه تعديلات في عامي 1970 و 1977. ولا يجوز إدخال تعديلات أو تغييرات على الدستور، بالصيغة التي أقرها وزير داخلية الولايات المتحدة، إلا عن طريق قانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة. وفي عام 2008، أُجري استفتاء على تنقيح أحد جوانب الدستور لكن المقترح قوبل بالرفض بفارق ضئيل. واقترح بعض المندوبين في المؤتمر الدستوري المعقود في حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2010 أن تُدخل على الدستور تعديلات وتنقيحات تشمل تغييرات تتعلق بحظر مواصلة تقسيم حقوق الملكية في الأراضي الجماعية في الإقليم إلى حقوق فردية، وإنشاء هيئة محلفين محايدة في جميع المحاكمات الجنائية، وتعزيز مكانة لغة ساموا وثقافتها في النظام التعليمي، وإدارة الموارد الطبيعية للإقليم وحفظها وفقاً للقوانين المحلية، ووضع نص يقضي بإمكانية توجيه اتهام رسمي لقادة الإقليم بهدف عزلهم. ولكن في الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ومرة أخرى في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، رفض الناخبون مقترح تعديل على الدستور المنقح يعطي الفونو، بدلاً من وزير داخلية الولايات المتحدة، صلاحية إبطال قرارات النقض التي يصدرها الحاكم.

7 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انتخب الناخبون 20 عضواً في مجلس نواب ساموا الأمريكية، ومندوباً واحداً إلى مجلس نواب الولايات المتحدة (انظر الفقرة 8). وفي الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أعاد الناخبون انتخاب لولو ليتالو ماتالاسي موليجا حاكماً للإقليم وليمانو بيليتي ماوغا كنائب للحاكم.

8 - ومنذ عام 1981، تنتخب ساموا الأمريكية عن طريق التصويت المباشر مندوباً لها إلى مجلس نواب الولايات المتحدة، يشغل المنصب لمدة سنتين. ويجوز للمندوب التصويت داخل اللجان. وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أصبحت أوموا أماتا كولمان راديوغن أول امرأة تنتخب في منصب مندوبة ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أُعيد انتخابها لفترة ولاية ثالثة.

9 - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن المحكمة الاتحادية لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة قد ردت في 26 حزيران/يونيه 2013 دعوى قضائية (توليو ضد الولايات المتحدة) رفعها خمسة من رعايا الولايات المتحدة المولودين في ساموا الأمريكية وليسوا من مواطني الولايات المتحدة، واتحاد السامويين في أمريكا، يطلبون فيها إصدار حكم قضائي بياني يعلن أن الشرط المتعلق بالجنسية الوارد في التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة يسري على ساموا الأمريكية. وكما ذكر في الفقرة 2 أعلاه، فإن ساموا الأمريكية هي إقليم "غير مدمج"، أي أن من يولدون هناك لا يُمنحون الجنسية بحكم الولادة. وعقب استئناف القرار، قضت

هيئة مشكّلة من ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف الاتحادية الأمريكية لدائرة مقاطعة كولومبيا في حزيران/يونيه 2015 بأن "حق المواطنة المكتسب بالولادة" المنصوص عليه في الدستور لا ينطبق على الأقاليم، وأن من ولدوا في ساموا الأمريكية لا يحق لهم المطالبة بالمواطنة كحق مكتسب بالولادة بموجب التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي. ورفضت محكمة الاستئناف عريضة تطلب إلى محكمة الاستئناف بكامل هيئتها إعادة النظر في قرار الهيئة الثلاثية، ورفضت المحكمة العليا عريضة تلتزم استصدار أمر بتحويل ملف الدعوى إليها للنظر في موضوعها. وتدخلت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة ساموا الأمريكية لمعارضة الدعوى، واحتجت بأن مركز المواطنة الممنوح لشعب ساموا الأمريكية هو مسألة من شأن الشعب ويترك له حلها من خلال العمليات السياسية.

10 - وأعرب مندوب ساموا الأمريكية في ذلك الوقت، في خطابه أمام مجلس نواب الولايات المتحدة في 27 حزيران/يونيه 2013، عن شكره لمحكمة المقاطعة الاتحادية لرأيها المعلل تعليلاً جيداً، وكذلك لتأكيداتها مجدداً سلطة الكونغرس في منح الجنسية لشعب ساموا الأمريكية. وقال إنه يرى أن القرار يسمح لشعب ساموا الأمريكية بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين. وفي رسالة موجهة إلى حاكم الإقليم وإلى الفونو في نيسان/أبريل 2013، ذكر أن الدعوى القضائية تشكل تهديداً للثقافة التقليدية لساموا الأمريكية وأن من المتعذر معرفة ما إذا كان دستور الولايات المتحدة بكامله سيسري على ساموا الأمريكية إذا طبقت المحكمة شرط الجنسية على الإقليم. وذكر أيضاً أنه إذا أصبح المولدون في ساموا الأمريكية بصورة تلقائية من مواطني الولايات المتحدة، فمن المرجح أن تتحكم الولايات المتحدة في نظام الهجرة في ساموا الأمريكية. وأكد أن من المهم أن يقرر أبناء شعب ساموا الأمريكية، لا المحكمة، ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين للولايات المتحدة بحكم المولد.

11 - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أعلن حاكم الإقليم موقفه الرسمي بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية في وثيقة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2013 بعنوان "مسألة إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بساموا الأمريكية"، أُحيلت في الشهر ذاته إلى مكتب شؤون الجزر بوزارة الداخلية في الولايات المتحدة. وأشار الحاكم إلى أن ساموا الأمريكية ليست مستعمرة خاضعة للولايات المتحدة، بل إقليماً تابعاً لها، وهو مركز تمت صياغته طواعية لأسباب اقتصادية. وأعرب عن امتنانه لاستمرار حرص الأمم المتحدة على العمل من أجل كفالة معاودة نظر الدول القائمة بالإدارة في العلاقات القائمة مع الأقاليم التابعة لها أو ممتلكاتها الجزرية لإتاحة كل فرصة ممكنة لها للانسحاب إذا رغبت في ذلك. وقال إنه يرى أن الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً حقيقياً بكفالة الرفاه العام لتلك الأقاليم عن طريق تطوير أنظمتها المالية، وتعزيز حكوماتها، وبناء اقتصادات مستدامة ذاتياً.

12 - وأشار الحاكم إلى أن الوضع الراهن لساموا الأمريكية يخول الإقليم مزيداً من السلطة لاتخاذ القرارات الخاصة بها بنفسها. والتصور السائد بأن ساموا الأمريكية مستعمرة بحكم التعريف ينبع من الطابع غير الرسمي لعلاقتها مع الولايات المتحدة، نظراً لعدم وجود قانون هيكلي يحدد رسمياً العلاقة بينهما. وقال إن ساموا الأمريكية تُعدّ، بحكم الأمر الواقع، جزءاً من الولايات المتحدة، تتمتع بالحكم الذاتي إلى حد كبير وليست مستعمرة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وأشار إلى أن ساموا الأمريكية قامت بمحض إرادتها، من خلال وثائق التنازل التي وقعتها، بالتنازل عن سيادتها للولايات المتحدة؛ أي أنها لم تُكتسب عن طريق أي غزو عسكري. بل إن كونها تشكل جزءاً من الولايات المتحدة هو في حقيقة الأمر بمثابة مسألة تقرير للمصير.

13 - وأشار الحاكم أيضا إلى أنه بينما أوفت الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة بالتزاماتها تجاه ساموا الأمريكية فيما يتعلق بتوفير الأموال، فإن بعض المسائل الراهنة التي يُبت فيها على مستوى الكونغرس قد أثرت سلبا على قدرة ساموا الأمريكية على تعزيز آفاق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. بيد أنه أشار إلى أن ساموا الأمريكية لها تمثيل في كونغرس الولايات المتحدة يتيح لها أن تسجل اعتراضاتها على التدابير التي تؤثر سلبا على قدرتها على تحسين نوعية الحياة في الإقليم.

14 - وذكر الحاكم بالتوصية التي أصدرتها في عام 2006 اللجنة المعنية بدراسة مركز ساموا الأمريكية السياسي في المستقبل، التي تدعو إلى أن تظل ساموا الأمريكية إقليما غير خاضع لنظام الولايات المتحدة وغير مدمج فيها، وإلى الشروع في عملية تفاوضية مع كونغرس الولايات المتحدة للحصول على مركز سياسي دائم، بالإضافة إلى النقاط التي تشكل أساس تلك المفاوضات (انظر A/AC.109/2008/3). وأعرب كذلك عن تفضيله الشخصي لأن يقوم كونغرس الولايات المتحدة، الذي يملك السلطة المطلقة للبت في نوع العلاقة السياسية التي ترغب الولايات المتحدة في إقامتها مع ساموا الأمريكية، بالتخلي عن هذه السلطة لصالح شعب ساموا الأمريكية لتمكينه من اتخاذ القرار الذي يراه ملائما.

15 - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في سان جورج، في الفترة من 9 إلى 11 أيار/مايو 2018، أفاد ممثل حاكم ساموا الأمريكية، في جملة أمور، بأن العلاقة مع الولايات المتحدة قد دُرّت فوائد لا تحصى لشعب ساموا الأمريكية وحكومتها، بما في ذلك حماية ثقافة الإقليم، ونظام حيازة الأراضي الجماعية. وذكر أن شعب ساموا الأمريكية لا يعتبر نفسه شعبا مستعمرا. وقال أيضا إن ساموا الأمريكية تُدار على يد السامويين الأمريكيين: فهم ينتخبون حاكمهم وهيئتهم التشريعية الخاصة بهم، ويسنّون قوانينهم، ويسيطرون على أجهزة الجمارك والهجرة الخاصة بهم. وأضاف يقول إن رغم الحق في الحكم الذاتي الذي حصل عليه السامويون الأمريكيون من الولايات المتحدة لإدارة حكومتهم وممارسة ثقافتهم، فإن حكومة الإقليم لا تزال قائمة بفضل تفويض السلطة الصادر عن واشنطن العاصمة. ولا تستطيع الهيئة التشريعية في الإقليم أن تبطل أي قرار يصدره الحاكم لنقض مشروع نص قانوني، إلا بموافقة وزير داخلية الولايات المتحدة؛ ولا يمكن تعديل دستور الإقليم بدون موافقة من كونغرس الولايات المتحدة؛ ولا يزال وزير الداخلية يعيّن كبار أعضاء الجهاز القضائي. ومن دون موافقة رسمية بإنشاء حكومة دائمة لساموا الأمريكية، فإن الإقليم يظل غير محصن ضد أي إجراءات انفرادية تتخذها الولايات المتحدة وتعرضه لآثار ضارة. وقدم معلومات عن عمل مكتب ساموا الأمريكية المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية، بما يشمل إقامة حوار راسخ ضمن المجتمع المحلي بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية في المستقبل. وتابع كلامه قائلا إن حكومة ساموا الأمريكية تجري حملة لتتقيف الناخبين بشأن تعديل دستوري مقترح يهدف إلى إلغاء سلطة وزير الداخلية فيما يتعلق بعملية إبطال قرار النقض.

16 - وحضر مدير المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية المؤتمر الدولي المعقود تحت عنوان "فانهيتا: مساعينا المستمرة لإنهاء الاستعمار" يومي 12 و 13 أيلول/سبتمبر 2019 في غوام. وتكلّم المدير عن المركز السياسي لساموا الأمريكية وعن استراتيجيات التوعية التثقيفية التي وضعها مكتبه في السنوات القليلة الماضية. وقد نظمت المؤتمر لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق، بدعم جرى توفيره عن طريق منحة مقدّمة من مكتب شؤون الجزر.

17 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدر قاض اتحادي في محكمة المنطقة القضائية لولاية يوتا في الولايات المتحدة بأن مواطني ساموا الأمريكية هم مواطنون بحكم الولادة بموجب التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعربت مندوبة ساموا الأمريكية في مجلس نواب الولايات المتحدة عن خيبة أملها إزاء الحكم، واصفة إياه بأنه غير مرحّب به وغير ملائم ولا سابقة له. وقالت إنها ترى أن الحكم، الذي خلص إلى نتيجة معاكسة للحكم الصادر عن محكمة الاستئناف الاتحادية الأمريكية لدائرة مقاطعة كولومبيا (انظر الفقرة 9)، لم يعالج الشواغل التي أثّرت بشأن حق شعب ساموا الأمريكية في تقرير مركزه بنفسه، على مستويي الفرد والشعب على حد سواء. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، أوقف تنفيذ الحكم إلى حين الانتهاء من مرحلة الاستئناف. وفي بيان صحفي مؤرخ 17 كانون الثاني/يناير 2020، أعربت المندوبة عن تقديرها للإجراء الحاسم الذي اتخذته الهيئة التشريعية لساموا الأمريكية بالإجماع في صورة قرار مترامن أبدى من خلاله المسؤولون المنتخبون تأييدهم القوي للحق في تقرير المصير. وذكرت أن شعب ساموا الأمريكية، الذي يفخر بأنه جزء من الولايات المتحدة ويقدر أيضا ثقافته المتميزة والقديمة، له الحق في تقرير المصير لحماية تلك الثقافة.

18 - وفي 13 كانون الثاني/يناير 2020، قال الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم أمام الهيئة التشريعية لساموا الأمريكية في دورة انعقادها السادسة والثلاثين إن الحكم الذي أصدرته محكمة المنطقة القضائية لولاية يوتا (انظر الفقرة 17) يستلزم إيلاء اهتمام فوري للمسائل المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمركز السياسي للإقليم وعلاقته بالولايات المتحدة والدستور. وأشار أيضا إلى أن المركز السياسي الحالي يمنع الإقليم من التماس المساعدة من أي بلد آخر غير الولايات المتحدة. ولا تتمتع ساموا الأمريكية بالأهلية لتلقّي المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى المؤسسات الإنمائية أو للاستفادة من برامج الأمم المتحدة. ومن المنظور الاقتصادي، فإن كون ساموا الأمريكية إقليما من أقاليم الولايات المتحدة يجعلها خاضعة للسياسات الاقتصادية الاتحادية، كذلك المتعلقة بقوانين الطيران الداخلي (انظر الفقرة 34)، والحد الأدنى الاتحادي للأجور (انظر الفقرات 20-22)، وسلطة إنفاذ القانون التي تتمتع بها قوات حرس السواحل، والمعالم والمحميات الاتحادية، وما إلى ذلك، مما يخلق جهود تنمية الاقتصاد كي يتحرك صوب تحقيق تطلعات الإقليم على صعيد الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات. وأضاف الحاكم أن انعدام الثقة في حكومة الإقليم المتصور من جانب شعب الإقليم وعدم فهم المسائل المطروحة هما أمران سيستمران في عرقلة أي محاولة لتعديل المركز السياسي والدستور لتجسيد تطلعات الشعب فيما يتعلق بحماية ثقافة ساموا الأمريكية المرتبطة بالأرض.

ثانيا - الميزانية

19 - وفقا لخطاب حالة الإقليم الذي ألقاه حاكم ساموا الأمريكية في 13 كانون الثاني/يناير 2020، كانت النتائج المالية لعام 2018 استمرارا للاتجاه التاريخي للأرصدة الموجبة للصناديق المالية. وفي عام 2017، تمكنت الإدارة من إقفال السنة المالية 2017 دون عجز للسنة الثالثة على التوالي، وذلك من خلال الجهود الرامية إلى احتواء الإنفاق. وتشير الأرقام التشغيلية الأولية لعام 2019 إلى وجود فائض تشغيلي مقدّر بقيمة 487 721 دولارا، مما سيزيد من حجم الرصيد المالي الموجب بنسبة 18,6 في المائة. وتبلغ الميزانية التي طلبها مكتب شؤون الجزر لعام 2020 من أجل عمليات ساموا الأمريكية 21,5 مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضا برنامجيا بمقدار 1,4 مليون دولار مقارنة بالميزانية الفعلية لعام 2018. وقد حدّد

المكتب ساموا الأمريكية باعتبارها جهة "مرتفعة المخاطر" من الجهات المتلقية للمنح، سعيًا منه لتحسين المساءلة عن إنفاق الأموال الاتحادية. ويتيح هذا التحديد للمكتب إمكانية اشتراط ضمانات بالامتثال لشروط خاصة بالنسبة للمنح المستقبلية أو الحالية. وسيتم حذف تسمية "المرتفعة المخاطر" حين تقوم حكومة ساموا الأمريكية بإنجاز عمليات المراجعة الوحيدة للحسابات في غضون المهلة القانونية المحددة لآخر سنتين متتاليتين، بحيث تسفر تلك العمليات عن آراء لا يُتصّل من مسؤوليتها ولا تتضمن تحفظات يحدد المكتب، وفقا لسلطته التقديرية المعقولة، أنها ذات أهمية جوهرية؛ وتحقق ميزانية متوازنة، على نحو يؤكده مراجعو حسابات مستقلون، لآخر سنتين متتاليتين، بغض النظر عن الإيرادات غير المتوقعة وغير المتكررة مثل التسويات التأمينية؛ وتحقق الالتزام الجوهري بمذكرة الاتفاق المتعلقة بخطة الإصلاح المالي. ووفقا للتبريرات ومعلومات الأداء المتصلة بالميزانية التي أعدها مكتب شؤون الجزر لميزانية عام 2020، استوفت ساموا الأمريكية شرطين من الشروط الثلاثة لرفع تسمية الجهة "المرتفعة المخاطرة"، أي أن عمليات مراجعة الحسابات السنوية الوحيدة تُنجز في إطار الجداول الزمنية المطلوبة وأن الميزانية المتوازنة تحققت لسنتين متتاليتين على الأقل. ومع ذلك، ستظل تسمية الجهة "المرتفعة المخاطرة" قائمة حتى تضع ساموا الأمريكية وتتفد ضوابط داخلية كافية للامتثال للإصلاح المالي الرامي إلى تحسين العمليات العامة لحكومة الإقليم وتحسين إدارتها لبرامج المنح الاتحادية.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

20 - على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، صدر في عام 2007 تشريع فدرالي استحدث جدولاً زمنياً للزيادات الدورية في الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية. ولكن تشريعات لاحقة نصت على إرجاء أو تقليص تلك الزيادات. وتتحدد معدلات الأجور لقطاعات معينة، لا لمهن معينة. وتمثل هذه المعدلات حداً أدنى؛ ويجوز لرب العمل أن يختار أن يدفع للموظفين معدلاً أعلى من المعدل المطبق في ذلك المجال.

21 - وأقادت الدولة القائمة بالإدارة بأن القانون العام 114-61 قد سُنّ في تشرين الأول/أكتوبر 2015، وأنه ينص على منح زيادة تدريجية فورية قدرها 0,40 دولار في الساعة الواحدة في الحد الأدنى الانتقالي للأجور في كل قطاع من القطاعات في ساموا الأمريكية، مع النص على زيادات إضافية تُمنح كل ثلاث سنوات في 30 أيلول/سبتمبر حتى بلوغ الحد الأدنى للأجور مستوى مساوياً لما هو مطبق في الولايات المتحدة. ونص القانون العام 114-61 أيضاً على تغيير الموعد النهائي لإصدار تقرير المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة الذي يقيم تأثير زيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية إلى 1 نيسان/أبريل 2017، وتقرر إصدار تقرير لاحق بحلول 1 نيسان/أبريل 2020. ويوعز القانون أيضاً إلى المكتب أن يقدم تقارير بشأن آليات بديلة لزيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية من أجل مواكبة غلاء المعيشة حتى الوصول في نهاية المطاف إلى مستوى يساوي الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة.

22 - وذكرت وزارة العمل في الولايات المتحدة أن معدلات الحد الأدنى للأجور بحسب القطاعات المهنية في ساموا الأمريكية قد رُفعت بمقدار 0,40 دولاراً في كل قطاع في 30 أيلول/سبتمبر 2018، وتتراوح بين 4,98 دولارات في الساعة (صناعة الملابس) إلى 6,39 دولارات في الساعة (الشحن والإنزال، وتفريغ الحمولة بالزوارق الصغيرة، وأنشطة وكالات الشحن البحري). أما قطاع تعليب سمك التونة، وهو أكبر مصدر للعمالة في القطاع الخاص في الإقليم، فإن الحد الأدنى للأجور فيه هو 5,56 دولارات في الساعة ويوظف في

أغلبيته عمالة أجنبية من ساموا المجاورة. ومن المقرر أن يتم رفع معدلات الأجور مرة أخرى في عام 2021.

23 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، أصدر المكتب المعني بمساعدة حكومة الولايات المتحدة تقريراً بعنوان "ساموا الأمريكية: بدائل تتيح رفع الحد الأدنى للأجور لمواكبة تكلفة المعيشة والوصول إلى المستوى الاتحادي" يتناول فيه تاريخ تطبيق الحد الأدنى للأجور في الإقليم، وحالة الاقتصاد والنهوج البديلة لزيادة الحد الأدنى للأجور.

24 - وفي آب/أغسطس 2019، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم لعام 2018، وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات في كل قطاع من القطاعات الصناعية لعام 2017. وتُظهر التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بعد تطبيق تسوية تغير الأسعار، قد ازداد بنسبة 2,2 في المائة في عام 2018 في أعقاب انخفاض بنسبة 5,8 في المائة في عام 2017. ويعكس النمو الذي شهده اقتصاد الإقليم زيادة في السلع المصدرة والاستثمارات الثابتة الخاصة. فقد ازدادت السلع المصدرة بنسبة 15,0 في المائة، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى ازدياد الصادرات من التونة المعلبة والمنتجات ذات الصلة بها. وازداد أيضاً الاستثمار الثابت الخاص مع قيام مؤسسات الأعمال والأسر المعيشية بإصلاح الأضرار الناجمة عن الإعصار المداري غيتا.

25 - وتوفر استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية للفترة 2018-2022 التي وضعتها وزارة التجارة خطة للإقليم لإدارة موارده على نحو استراتيجي وإيلاء الأولوية للتنمية في الصناعات الأهم. وتهدف هذه الجهود إلى تهيئة بيئة يمكن أن ينمو فيها التنوع الاقتصادي والقدرة على الصمود. وتقيم الاستراتيجية حالة اقتصاد الإقليم من خلال تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات التي تشكلها القوى الداخلية والخارجية.

26 - ووفقاً لوزارة التجارة في ساموا الأمريكية، أظهر الميزان التجاري في عام 2018 عجزاً قدره 57,9 مليون دولار. وتشمل الواردات المشتريات الحكومية، وقيمة الأسماك الموردة لتجهيزها في مصانع التعليب، وقيمة البضائع التجارية الموردة لإعادة بيعها. ولا تزال البيانات التجارية تعتبر غير مكتملة لأن بيانات سلسلة الاستيراد لا تتضمن البيانات المتعلقة بمرحلة ما بعد التبادل. وتتألف الصادرات بشكل رئيسي من التونة المعلبة والمنتجات الفرعية المشتقة منها. وتظل الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للإقليم، تليها جمهورية كوريا، وساموا، والصين، وفيجي، ونيوزيلندا.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

27 - وفقاً لتقرير المكتب المعني بمساعدة حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة 23)، أعلن مسؤولون في صناعة التعليب أن الزيادات في الأجور كانت من بين العوامل التي أثرت في صناعة تعليب سمك التونة في ساموا الأمريكية، وأن تكاليف العمل، بما في ذلك زيادات الحد الأدنى للأجور، جعلت الإقليم في وضع ضعيف للغاية من حيث التكاليف مقارنة بسائر البلدان المصدرة للتونة المعلبة.

28 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، أعلن مالك شركة "Samoa Tuna Processors"، وهي واحدة من شركتين لتعليب التونة في ساموا الأمريكية، أنه سيقف عملياته في كانون الأول/ديسمبر 2016.

وأصدرت الشركة التي كانت قد استثمرت 70 مليون دولار في المرفق الذي افتتح في كانون الثاني/يناير 2016 بيانا أعلنت فيه أن العوامل الاقتصادية المحفوفة بالتحديات في صناعة تعليب التونة في ساموا الأمريكية، بالاقتران بعوامل خارجية يواجهها العاملون في مجال تجهيز سمك التونة في ساموا، جعل نموذج العمل الذي تتبعه الشركة، المرتكز إلى تشغيل المصنع بأسلوب الإنتاج لحساب شركات أخرى نموذجاً يفتقر إلى مقومات الاستمرار اقتصادياً في السوق التي كانت قائمة آنذاك. وقد أدى إغلاق المرفق إلى فقدان أكثر من 800 شخص وظائفهم. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة الإقليم قد وقعت في أيار/مايو 2018 اتفاق تأجير لمدة 10 سنوات مع شركة "StarKist" لاستخدام المرفق العائد لشركة "Samoa Tuna Processors".

29 - وتبلغ نسبة المزارع التي تُمارس فيها الزراعة على أساس الكفاف إلى مجموع المزارع في الإقليم قرابة 90 في المائة، وما زالت آفاق التنمية الزراعية محدودة لأن جزءاً كبيراً من الأرض يتسم بطبيعة بركانية وجبلية ولا توجد سوى رقعة محدودة من الأراضي السهلية الصالحة للزراعة. ويستفيد المزارعون من المساعدات التي تقدمها دائرة حفظ الموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وبرنامجهما للتخفيف على تحسين نوعية البيئة.

جيم - السياحة

30 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حُدِّت السياحة باعتبارها واحدة من الركائز الاقتصادية الرئيسية الجديدة لساموا الأمريكية بسبب غياب اليقين في قطاع صيد التونة، والتنافس بين مشغلي مصانع التعليب للحصول على كميات أكبر من الصيد ووصول أساطيلهم إلى مناطق الصيد، والانخفاض المستمر في هامش ربح المنتج المعلب.

31 - ووفقاً لوزارة التجارة في ساموا الأمريكية، وفد ما يقرب من 76 002 من المسافرين إلى ساموا الأمريكية في عام 2018. وكانت أغليبيتهم من السكان العائدين (48 405). وارتفع عدد الزوار الوافدين، الذين شكلوا نسبة 35,7 في المائة من مجموع عدد الوافدين في عام 2018، من 19 987 في عام 2017 إلى 20 221 في عام 2018. وظلت نيوزيلندا تمثل السوق السياحية الرئيسية بنسبة 46,0 في المائة من السياح الوافدين. وتلتها الولايات المتحدة بنسبة 33,0 في المائة، ثم أستراليا بنسبة 12,8 في المائة، وبلدان أخرى بالنسبة المتبقية البالغة 8,2 في المائة.

دال - النقل والاتصالات

32 - يوجد في ساموا الأمريكية نحو 180 كيلومتراً من الطرق العامة والرئيسية المعبدة و 235 كيلومتراً من الطرق الفرعية التي تربط بين القرى. ويُعد ميناء باغو باغو صالحاً في جميع حالات الطقس للسفن ذات الغاطس العميق، ويبلغ طول الحوض الرئيسي فيه 1 000 قدم، ويتسع لسفن يصل غاطسها إلى 32 قدماً. ويوفر الميناء مجموعة كاملة من المعدات والمرافق. ويوجد فيه مرفق لإصلاح السفن به سكة حديدية بحرية تصل حمولتها إلى 3 000 طن.

33 - وفي الإقليم أربعة مطارات تقع في جزر توتويلا، وأوفو، وأولوسيغا، وتاو. وتملك حكومة الإقليم مطار باغو باغو الدولي وتقوم بإدارته. وتوفر شركة طيران تجارية خدمة السفر جواً عبر المطار مرتين في الأسبوع، أو ثلاث مرات في الأسبوع خلال الفصول التي تشهد ذروة الإقبال. وهناك رحلة لطائرة شحن

أسبوعية تربط ساموا الأمريكية بهاواي وبالجزء القاري من الولايات المتحدة. وتوجد في الإقليم شركة طيران أجنبية واحدة تنظم رحلتين أسبوعياً إلى لافو وتاو. ولا توجد خدمة طيران إلى جزيرة سواينز.

34 - ووفقاً لوثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، فإن خدمة النقل الجوي في الإقليم إلى الولايات المتحدة ومنها تخضع لقيود شديدة تفرضها قوانين الطيران الداخلي في الولايات المتحدة التي تحظر على شركات الطيران الأجنبية نقل الركاب بين ساموا الأمريكية وأجزاء أخرى من الولايات المتحدة.

35 - وتوفر هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية لساموا الأمريكية، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. ويمكن الحصول أيضاً على خدمات البث التلفزيوني والإنترنت عبر الكابلات من شركة خاصة تملك حكومة ساموا الأمريكية جزءاً منها. ووفقاً لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية، فإن أداء ساموا الأمريكية على صعيد مواكبة عصر تكنولوجيا المعلومات قد تحسّن بشدة بعد أن استثمرت حكومة ساموا الأمريكية ما يقرب من 30 مليون دولار في كابل ألياف بصرية تحت سطح البحر، مما مهد الطريق لنشوء صناعة جديدة قائمة على المعرفة.

هـ - المياه وشبكة الصرف الصحي والمرافق العامة

36 - توفر هيئة كهرباء ساموا الأمريكية خدمات الإمداد بالمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، وإيصال التيار الكهربائي إلى المستهلكين في خمس من الجزر السبع. وتزود الهيئة 90 في المائة من الإقليم بمياه الشرب المستخرجة من الآبار، بينما تحصل نسبة الـ 10 في المائة المتبقية على مياه الشرب من شبكات توريد المياه القروية.

37 - ووفقاً للإدارة الحكومية لشؤون معلومات الطاقة التابعة للولايات المتحدة، فإن ساموا الأمريكية تكاد تعتمد كلياً على الوقود الأحفوري المستورد، بما في ذلك وقود الديزل، لتوليد الطاقة الكهربائية. ويفتقر الإقليم إلى موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الأحيائية. ويحتمل أن يكون النشاط البركاني في المنطقة مؤشراً على وجود مصادر الطاقة الحرارية الأرضية في مجموعة الجزر، ولكن التقييمات التي جرت لم تستطع بعد تحديد أي مصادر للطاقة الحرارية الأرضية يمكن استغلالها تجارياً. وتستخدم الطاقة الشمسية لتوليد جزء صغير، ولكن متزايد، من الطاقة الكهربائية المستخدمة في هذه الجزر. وتتذبذب أسعار الطاقة الكهربائية في ساموا الأمريكية بحسب أسعار النفط العالمية؛ وفي أواسط عام 2018 كانت أسعار الطاقة الكهربائية المنزلية في ساموا الأمريكية تزيد بأكثر من مئتين ونصف المثل عن متوسط أسعارها في الولايات المتحدة. وتستخدم كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية لضخ ومعالجة المياه الصالحة للشرب. وهيئة الطاقة في ساموا الأمريكية تملك وتشغل محطتين لتوليد الطاقة والشبكة الكهربائية في جزيرة توتوبلا، بالإضافة إلى محطتين أصغر حجماً لتوليد الطاقة، وشبكات كهربائية تخدم مجموعة جزر مانوا ويجري العمل حالياً على الاستعاضة عنها بالطاقة الشمسية.

واو - الطاقة المتجددة

38 - أفادت إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أن ساموا الأمريكية قد حددت لنفسها، في آب/أغسطس 2016، هدفاً يتمثل في تلبية 50 في المائة من احتياجاتها من الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2025، ثم تلبية جميع احتياجاتها من الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2040. وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة الطاقة الكهربائية في الإقليم وعزلته الجغرافية، أنشأت الحكومة اللجنة المعنية بالطاقة المتجددة في ساموا الأمريكية وكلفتها بالعمل مع الخبراء الفدراليين على إنتاج الطاقة

المتجددة المستدامة في الجزر. ووضعت اللجنة استراتيجيات للطاقة بهدف الاستفادة من المصادر المحتملة للطاقة المتجددة في جزيرة توتويلا، وبدأت في تنفيذ مشروع لإمداد مجموعة جزر مانوا بمصادر الطاقة المتجددة بشكل كامل، لأن تكلفة الطاقة الكهربائية فيها تبلغ مثلي تكلفتها في بقية أنحاء ساموا الأمريكية.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

39 - يقوم أسلوب حياة سكان ساموا الأمريكية، المسمى "فاء ساموا"، على مفهوم الاحترام المتبادل وروح التقاسم فيما بين "الأيغا" (العشيرة)، التي يدين كل منها بولاء مشترك لزعيم عشائري "ماتاي"، ويؤثر في كل جانب من جوانب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للإقليم. وتعمل الهيئة التشريعية منذ عام 2008 على زيادة تعزيز استخدام اللغة الساموية في المدارس العامة، إلى جانب اللغة الإنكليزية.

40 - وذكر في الحولية الإحصائية لعام 2017 التي تنشرها وزارة التجارة في ساموا الأمريكية أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لمعيار الولايات المتحدة قد وصلت في عام 2010 إلى 57,8 في المائة من مجموع السكان، أو 54,4 في المائة من الأسر. وأفيد في ذلك الوقت بوجود 3 875 أسرة يعيش فيها الجدان مع أحفادهم، وبأن 66 في المائة منهم يأخذون على عاتقهم مسؤولية تربية أحفادهم. ووفقاً لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية، تواجه ساموا الأمريكية العديد من التحديات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقلص عدد السكان، ومعدلات الفقر البالغة الارتفاع، والاقتصاد الجزري الهش. ويعتمد اقتصاد ساموا الأمريكية واستقرارها الاقتصادي في الأجل الطويل بشكل كلي على أموال الحكومة الاتحادية واستمرار ما تبقى من أنشطة تغليب التونة.

باء - العمالة والهجرة

41 - وفقاً لتقرير المكتب المعني بمسألة حكومة الولايات المتحدة لعام 2016 (انظر الفقرة 23)، فإن أكبر أرباب العمل هم الحكومة المحلية التي كانت توظف نحو 42 في المائة من القوة العاملة، ومصانع تغليب التونة التي كانت توظف 14 في المائة من القوة العاملة في عام 2014. وفي الفترة 2007-2014، انخفضت العمالة الإجمالية بنسبة 4 في المائة، وانخفض متوسط دخل العاملين بنحو 11 في المائة بعد تطبيق تسوية التضخم. وخلال الفترة نفسها، انخفضت العمالة في مصانع التغليب بنسبة 50 في المائة، وارتفع الحد الأدنى لأجور عمال مصانع التغليب. ووفقاً للتقرير ذاته، أعربت حكومة ساموا الأمريكية عن القلق من أن الزيادات المستمرة في الحد الأدنى للأجور تتعارض مع التنمية الاقتصادية المستدامة. وذكر في الحولية الإحصائية لعام 2017 التي تنشرها وزارة التجارة في ساموا الأمريكية أن مجموع القوة العاملة في عام 2017 قد قدر بنحو 16 408، ويمثل ذلك انخفاضاً مقارنة بعددها في عام 2016 الذي بلغ 17 930. وبلغت نسبة الموظفين لدى حكومة الإقليم والهيئات الحكومية الأربع 35,6 في المائة من القوة العاملة في عام 2017، أما نسبة العاملين في قطاع تغليب الأسماك والقطاع الخاص فقد بلغت 64,4 في المائة. ووفقاً لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية، ساهم التأثير المشترك لحالات إغلاق أنشطة التغليب في ارتفاع معدل البطالة في الإقليم، الذي ارتفع من 10,5 في المائة في عام 2016 إلى 14,3 في المائة في عام 2017، وأدى إلى ركود الإنفاق في كل من القطاعين الخاص والعام.

42 - ولدى ساموا الأمريكية قوانين هجرة خاصة بها وشروطها الخاصة للدخول إلى الإقليم، وهي قوانين وشروط مختلفة عن تلك المعمول بها في الولايات المتحدة. وكما ذكر سابقاً، دخل قانون جديد للهجرة في ساموا الأمريكية حيز النفاذ، حوّل السلطة الكاملة لمنح مركز الإقامة الدائمة للنائب العام، بدلاً من مجلس معين من الحكومة. وأفيد في وثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أن السيطرة المحلية على الهجرة ميزة مهمة لساموا الأمريكية، لا سيما في ضوء النطاق المحدود للمهارات المتوفرة في قوتها العاملة وضرورة استقدام عمال وإداريين ماهرين لعدد كبير من الصناعات. وأوصي في تلك الوثيقة بتتقيح قانون الهجرة وسياساتها وإجراءاتها لتحسين ثلابة متطلبات العمالة في قطاع الأعمال التجارية وأعرب عن القلق من أن تتحول السيطرة المحلية على الهجرة والجمارك في ساموا الأمريكية إلى سيطرة اتحادية، وهو سيناريو يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية شديدة للغاية على سوق العمل المحلية.

43 - وكشفت الخطة الموحدة التي قدمتها ساموا الأمريكية بموجب قانون القوة العاملة والابتكار وفرص العمل الصادر في عام 2016، أن ثمة توازناً بين هجرة العمال المغادرين من الإقليم إلى الولايات المتحدة وهجرة العمال الأجانب الوافدين للعمل في مصانع تعليب التونة وفي المصائد السمكية. وحددت الخطة عدداً من القضايا التي تدفع بالقوى العاملة إلى مغادرة الإقليم، بما في ذلك انخفاض الأجور مقارنة بتلك السارية في الدول المجاورة ودول المحيط الهادئ، وتباطؤ النمو الاقتصادي بسبب التكاليف المرتبطة بالنقل والتوزيع والإسكان، وبطء تطور الهياكل الأساسية في الإقليم نظراً لتعرضها لتأثيرات بيئية شديدة والافتقار إلى التمويل لتحسين الهياكل الأساسية الحالية.

جيم - التعليم

44 - التعليم في ساموا الأمريكية إلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة. ويستند نظام التعليم بوجه عام إلى نظام التعليم في الولايات المتحدة. وتبلغ نسبة التلاميذ من ساموا الأمريكية بين إجمالي عدد التلاميذ 95,7 في المائة، في حين تأتي النسبة المتبقية من التلاميذ، وهي 4,3 في المائة، من الصين والفلبين وجمهورية كوريا وجزر المحيط الهادئ الأخرى.

45 - ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في ساموا الأمريكية حوالي 97 في المائة. وهناك خمس مناطق تعليمية، في كل منطقة منها مدرسة ثانوية تشكل مركز المنطقة، بالإضافة إلى مدارس ابتدائية أدنى مستوى. ووفقاً لوزارة التجارة في ساموا الأمريكية، كان هناك ما مجموعه 109 من المؤسسات التعليمية في ساموا الأمريكية في عام 2018، وهو نفس عددها في عام 2017، بما في ذلك الكلية المجتمعية الوحيدة في الإقليم. وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس لخمس سنوات متتالية، من 18 044 في عام 2012 إلى 15 697 في عام 2017، ثم ارتفع إلى 15 775 في عام 2018. وتواصل تراجع معدل الالتحاق بالكلية المجتمعية لساموا الأمريكية، حيث انخفض من 2 193 في عام 2010 إلى 1 037 في عام 2018. ومعظم الطلبة المسجلين في الكلية من النساء (69,2 في المائة). وفي عام 2018، كان عدد المعلمين في الفصول الدراسية في الإقليم 872 معلمة ومعلماً: 383 في التعليم الابتدائي، و 214 في التعليم الثانوي، و 133 في التعليم الخاص، و 100 في التعليم قبل المدرسي، و 42 في رياض الأطفال.

دال - الصحة العامة

46 - وفقا لاستراتيجية التعاون القطري التي وضعتها منظمة الصحة العالمية من أجل ساموا الأمريكية للفترة 2018-2022 فإن الأمراض غير المعدية هي السبب الرئيسي للمرض والوفاة قبل الأوان. وتنتشر في الإقليم عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير المعدية. والإقليم معرّض أيضا لمخاطر الأمراض المعدية الناشئة والأمراض التي عاودت الظهور، مثل حمى الضنك، وحمى شيكونغونيا، وفيروس زيكا. وتشمل التحديات الراهنة في مجال إدارة حالات الطوارئ القدرات المحلية على مراقبة الأوبئة، والقدرات المختبرية، والإبلاغ عن المخاطر. وتعوق محدودية الموارد البشرية والمالية القدرات المؤسسية على تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الأمراض غير المعدية. ولتعزيز القوة العاملة المحلية في مجال الصحة العامة، ينبغي توفير فرص التدريب الجيد داخل الإقليم وفي الخارج. وثمة حاجة إلى إعادة توجيه نموذج تقديم الخدمات الصحية بهدف الاستجابة لعبء الأمراض غير المعدية، بوسائل تشمل تحقيق التوازن في احتياجات السكان الصحية العلاجية والوقائية.

47 - ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تشمل الأولويات الاستراتيجية لساموا الأمريكية وضع خطة استراتيجية للصحة العامة، وتخطيط وتنفيذ خطة القطاع الصحي، وتطوير القدرات على نطاق قطاع الصحة بأسره لمواجهة التحديات الحالية والناشئة.

48 - وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلن حاكم ساموا الأمريكية حالة الطوارئ لحماية سكان الإقليم من انتشار الحصبة في أعقاب تفشي المرض في المنطقة. ومُدّدت حالة الطوارئ في 8 و 16 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي 10 كانون الثاني/يناير 2020، أعلن مكتب شؤون الجزر عن تقديم دعم مالي قدره 490 000 دولار لمنع انتشار الحصبة في ساموا الأمريكية وللمساعدة في تعزيز الجهود الرامية إلى تحصين جميع سكان الإقليم بلقاح الحصبة والنكاف والحميراء. وقال الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم في 13 كانون الثاني/يناير 2020 إن وباء الحصبة أجبر ساموا الأمريكية على تحصين جميع السكان باللقاح وتوخي مزيد من اليقظة في فرز الزائرين.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

49 - واصل الإقليم تعزيز التعاون مع منظمة رؤساء شرطة جزر المحيط الهادئ ووزارة العدل في الولايات المتحدة من خلال مكتبه للاستخبارات الجنائية الإقليمية والدولية وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات.

50 - وقال الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم في 13 كانون الثاني/يناير 2020 إنه تم تشييد سجن جديد لكفالة الامتثال لمعايير الاحتجاز التي تكفل حماية حقوق الإنسان للسجناء. ولمساعدة ضباط الشرطة على الوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم كاملة، تم شراء 14 مركبة شرطة و 4 زلاجات مائية نفثة جديدة.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

51 - تتمثل المهمة المنوطة بوكالة ساموا الأمريكية لحماية البيئة، التي تمولها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، في حماية الصحة البشرية وصون البيئة الطبيعية، وخصوصا الهواء والمياه والأرض.

52 - وتواجه ساموا الأمريكية مشكلة شائعة في بلدان جنوب المحيط الهادئ وهي مشكلة التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، ولا سيما نتيجة للتوسع العمراني. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُعد

ما ينبعث من المصادر الثابتة من تلوث ناجم عن النفايات الصناعية ومياه المجاري، وسوء اختيار أماكن مقالب القمامة وسوء إدارتها، والتخلص من المواد الكيميائية السامة، من العوامل التي تسهم بشكل كبير في التلوث البحري وتدهور الشواطئ. وهناك أيضا قلق متنام من احتمالات جلب النفايات السامة والخطرة إلى المنطقة من البلدان المتقدمة النمو بغرض التخلص منها.

53 - وفي كانون الثاني/يناير 2018، منحت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة مبلغ 2,3 مليون دولار لوكالة حماية البيئة في ساموا الأمريكية من أجل تعزيز قدرتها على حماية الصحة البشرية والبيئة.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

54 - ساموا الأمريكية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 1988. وتسري على الإقليم اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية. وهو ينتمي إلى عدة هيئات إقليمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، التي ينضوي الإقليم في إطارها تحت رعاية المكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ والمركز الإقليمي لغربي المحيط الهادئ لتعزيز التخطيط البيئي والدراسات التطبيقية.

55 - وساموا الأمريكية عضو في عدة منظمات إقليمية، منها جماعة المحيط الهادئ، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، ومؤسسة المحيط الهادئ لتنمية سمك التونة، ورابطة المنظمات غير الحكومية لجزر المحيط الهادئ، ورابطة منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار، ورابطة وكالات السفر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ. ويشارك الإقليم في أنشطة شعبة العلوم والتكنولوجيا الأرضية التطبيقية لجماعة المحيط الهادئ، وبرنامج مصائد الأسماك الساحلية التابع لجماعة المحيط الهادئ. والإقليم عضو أيضا في منظمات في الولايات المتحدة، مثل الرابطة الوطنية للحكام ورابطة حكام الولايات الغربية. وقد وقّعت حكومة ساموا الأمريكية مذكرتي تفاهم مع حكومتها ساموا وتونغا بشأن التعاون الاقتصادي المتبادل، وأوفدت بعثات تجارية إلى عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ. واستضاف الإقليم المؤتمر السابع المعني بالمياه لمنطقة المحيط الهادئ ومعرض رابطة المحيط الهادئ للمياه والنفايات في الفترة من 9 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2014. ويتمتع الإقليم أيضا بمركز المراقبة لدى منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

56 - يوضح الفرع الأول من ورقة العمل هذه التطورات التي حدثت مؤخرا في ساموا الأمريكية فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

57 - في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة لمندوب ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات المتحدة، حدد مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة. وذكر في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة، ولا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة. وذكر أيضا أن اللجنة الخاصة لا تملك صلاحية تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، وأن ليس من اختصاصها حمل الولايات

المتحدة على الدخول في مفاوضات بشأن مركز الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية، وفقاً لما يترتب عليها من التزامات بموجب الميثاق بأن تقدم بصفة منتظمة إلى الأمم المتحدة البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قد قدمت في الوقت ذاته إلى اللجنة الخاصة بيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، تعبيرا عن تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ولتصويب أي أخطاء قد تشوب المعلومات التي تتلقاها اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

58 - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن مساعد وزير الداخلية لشؤون المناطق الجزرية، في وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، قد استضاف حلقة نقاش في واشنطن العاصمة في 23 شباط/فبراير 2016 بشأن تقرير المصير في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وضم فريق إدارة حلقة النقاش خبراء في شؤون الأقاليم، ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة، وأتاحت المناقشة تقديم معلومات سياقية محدثة لفائدة صناع السياسات الاتحادية وللجيل الجديد لاكتساب المعارف بشأن مركز تقرير المصير في الأقاليم المعنية وفهم حقوقها في ذلك الصدد بموجب القانون الفدرالي والقانون الدولي. وأكد فريق الخبراء مجددا موقف الدولة القائمة بالإدارة وهو أن كونغرس الولايات المتحدة هو وحده الذي يملك بموجب دستور الولايات المتحدة السلطة التامة للتصرف وسن القواعد والأنظمة اللازمة فيما يتعلق بالأقاليم. وأكد مجدداً أيضاً أن الدولة القائمة بالإدارة تدعم حق شعوب ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تقرير مصيرها وأن سياسة الدولة القائمة بالإدارة هي أن للأقاليم ثلاثة خيارات متميزة لممارسة تقرير المصير: الاستمرار في مركزها كإقليم، أو التحول إلى ولاية، أو الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتزامن مع الاجتماع الذي تعقده الرابطة الوطنية للحكام في واشنطن العاصمة في شهر شباط/فبراير من كل عام، يقوم نائب مساعد الرئيس للشؤون الحكومية الدولية ومساعد وزير الداخلية لشؤون المناطق الجزرية باستضافة الجلسة العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، التي يحضرها حاكم ساموا الأمريكية ونظيره من غوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، بمشاركة كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية الفدرالية، لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة بين الأقاليم.

59 - وفي الجلسة التاسعة للجنة الرابعة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعاد ممثل الولايات المتحدة تأكيد قلق وفد بلده من أن بعض مشاريع القرارات التي اعتمدت في الجلسة تعطي وزناً مبالغاً فيه للاستقلال باعتباره خياراً واحداً يناسب جميع الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير، وقال إنه وفقاً لما ورد في إعلان عام 1970 لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال، أو أي مركز سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون الشعب حراً في تقرير هذا المركز (انظر A/C.4/74/SR.9).

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

60 - في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار 98/74، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة (A/74/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقاً. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب ساموا الأمريكية في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضاً أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار ساموا الأمريكية عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب ساموا الأمريكية نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنقيف سياسي للإقليم لتوعية شعب ساموا الأمريكية بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علماً بالعمل الذي قامت به حكومة الإقليم فيما يتعلق بالمضي قدماً بشأن قضايا المركز السياسي والحكم الذاتي المحلي والحوكمة الذاتية لإحراز تقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وأشارت إلى إنشاء المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية في نيسان/أبريل 2016؛

(هـ) أشارت إلى ما أفادت به حكومة الإقليم من أن ساموا الأمريكية ينبغي أن تظل مُدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، حتى يحين الوقت الذي يمارس فيه شعبها حقه في تقرير المصير؛

(و) أشارت أيضاً إلى الدعوة التي وجهها حاكم ساموا الأمريكية إلى اللجنة الخاصة في عام 2015 لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية التنقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب ساموا الأمريكية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين ساموا الأمريكية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في ساموا الأمريكية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

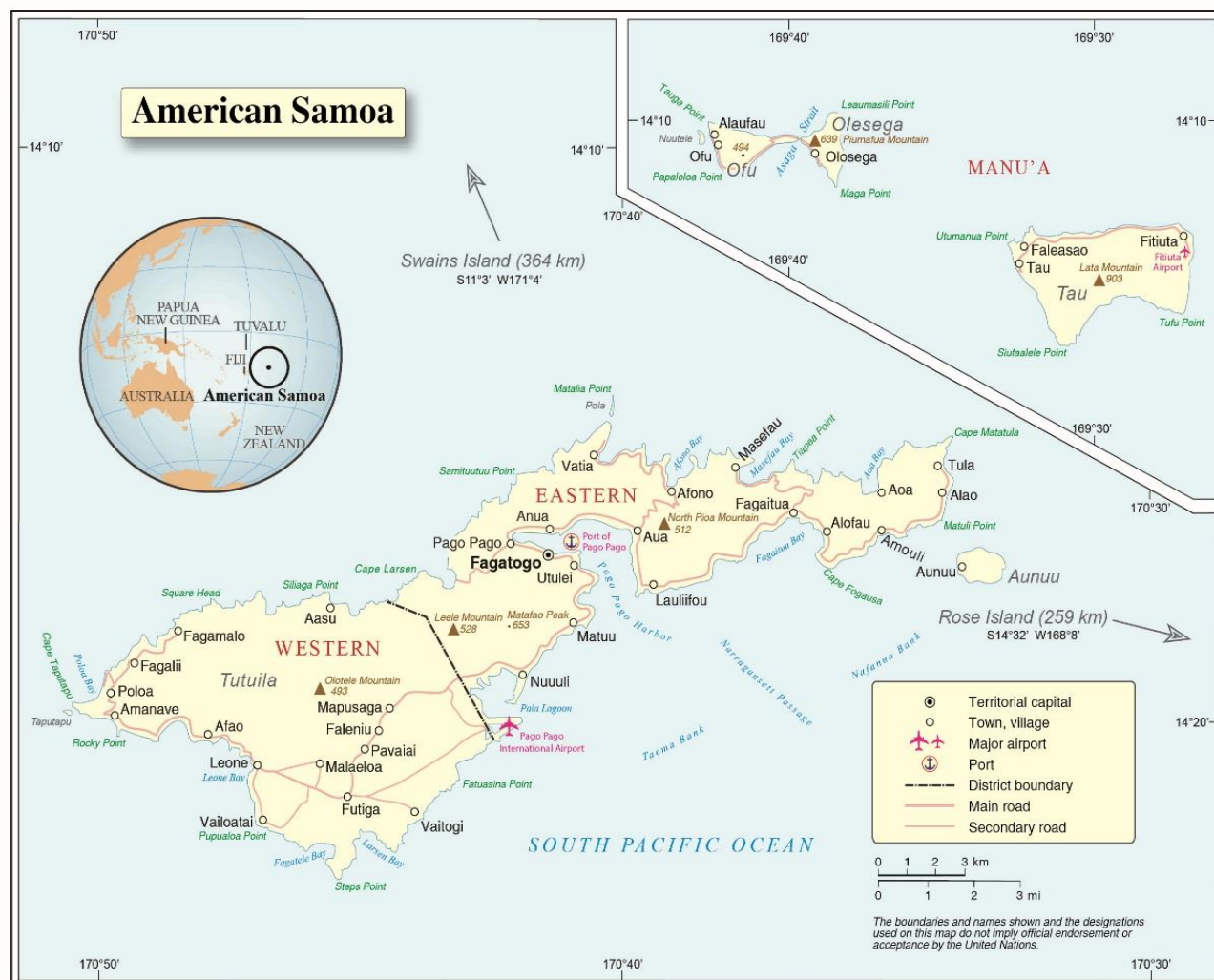
(ي) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزا ماليا دوليا؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة ساموا الأمريكية وأن تقدم تقريراً عنها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة ساموا الأمريكية



Map No. 2971 Rev. 2 UNITED NATIONS
June 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)